المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن
11-13 نوفمبر 2013
صنعاء، الجمهورية اليمنية

تقرير خارجي

جدول المحتويات

الخلاصة 1
السياق 2
الأهداف 2
العملية التنظيمية للمؤتمر 2
اعمال المؤتمر 3
اجتماع الخبراء (11-12 نوفمبر 2013) 3
الجلسة الافتتاحية 3
مجموعات العمل 4
الاجتماع الوزاري (13 نوفمبر 2013) 5
الجلسة الافتتاحية 5
النقاش الوزاري حول اعلان صنعاء 6
نتائج المؤتمر 7
اعمال مستمرة 7
النتائج الملموسة 7
نظم المتابعة 7
الحضور 8
الملحقات 9

الخلاصة

احتضنت الحكومة اليمنية فعاليات المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة بدعم من المفوضية السامية لشئون اللاجئين وبتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، جمع المؤتمر بين أربعة دول من القرن الإفريقي، وهي: جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، دولة اريتريا، جمهورية الصومال ودولة جيبوتي من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي الستة: مملكة البحرين، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بالإضافة الي جامعة الدول العربية، مكتب مجلس التعاون الخليجي في اليمن, الاتحاد الإفريقي, المنظمات الدولية غير الحكومية ومظمات إقليمية في نقاش قادته الحكومة اليمنية حول التحديات الناتجة عن حركات الهجرة غير النظامية. نضم المؤتمر على مرحلتي عمل مختلفتين وهما اجتماع الخبراء، والذي عقد بتاريخ 11 نوفمبر والاجتماع الوزاري التي عقدت بتاريخ 1 نوفمبر.

اعتبر أعضاء الدول العشرة المشاركة في الاجتماع أن سياق الهجرة واللجوء قد تغير منذ انعقاد المؤتمر الإقليمي السابق في عام 2008، وأعرب المشاركون عن إدراكهم بأن الإدارة الفاعلة لشؤون الهجرة واللجوء ستسهم في بناء السلام والاستقرار وأن الأعمال المستقبلية ونظم المتابعة المبنية على التعاون الدولي والإقليمي ستكون ضرورية ويجب ان تتضمن معالجة الأسباب الجذرية، إحراز تقدم في انفاذ القانون، التعاون في الحماية ذات البعد الحساس الخاص ببرامج العودة، فرص العمل، حملات التوعية، تعزيز حقوق المهاجرين, تعزيز نظام الحماية في مجال اللجوء، جمع البيانات وتحليلها، وأخيرا تقوية ودعم المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

أعتبر المؤتمر نجاحا لليمن والمنطقة، حيث نتج عنه حوار شامل وبناء بين دول القرن الأفريقي، واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي التي أعربت ولأول مره عن استعدادها لمعالجة التحديات الناجمة عن حركات الهجرة غير النظامية وذلك بالتعاون والتنسيق مع الدول المعنية. كما نتج عنه وثيقة إعلان صنعاء والتي تضمنت توصيات هامة تم إقرارها من قبل الدول العشرة المشاركة. يعتبر إعلان صنعاء الخطوة الأولي في المسيرة إلي تهدف الى معالجة قضايا الهجرة واللجوء بطريقة منهجية وجماعية[1].

1-اثناء المؤتمر، ظهرت الحاجة الى الموافقة على المصطلحات التي سيتم استخدامها من قبل الشركاء الاقليمين والمحلين. في هذا التقرير وطبقا الي المصطلحات المستخدمة في اعلان صنعاء، سيتم استعمال مصطلح الهجرة غير النظامية وحركات الهجرة غير النظامية بدلا من مصطلح الهجرة غير القانونية وحركات الهجرة غير القانونية وذلك لتعريف " التحركات التي تتم خارج النطاق المنظم لبلدان المنشأ والعبور والمقصد (مسرد بمصطلحات الهجرة، قانون الهجرة الدولي: متوفر عبر الرابط:
http://http://publications.iom.int/bookstore/free/IML_1_EN.pdf.
الهجرة المعاصرة الغير نظامية تعتبر هجرة مختلطة والتي تعني احتوائها على أشخاص وجماعات مسافرين مع بعضهم لأسباب مختلفة واحتياجات مختلفة حيث تتضمن طالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص المتاجر بهم والأطفال الغير مصطحبين والمهاجرين (مفوضية اللاجئين، حماية اللاجئ والهجرة المختلطة: الخطة العملية ذات النقاط العشر، فبراير 2011) متوفر على الرابط:
http://http://publications.iom.int/bookstore/free/IML_1_EN.pdf
تشكل الهجرة الغير نظامية تحديا محددا للبلدان حيث يصعب تحديد أي من الجنسيات الأجنبية يسمح لها بالدخول إلى أراضيها وتحت أي شرط، لكن يعتبر الأشخاص المشاركون في تحركات الهجرة عرضة للمصاعب وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز العنصري ويحتاجون إلى رعاية ومساندة الهجرة الغير نظامية والتدفقات المختلطة: نهج المنظمة الدولية للهجرة، 19 أكتوبر 2009 (IOM)(المنظمة الدولية للهجرة) متوفرة على الرابط:
http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/about_iom/en/council/98/MC_INF_297.pdf

السياق

يعتبر اليمن البلد العربي الوحيد في شبه الجزيرة العربية الموقع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاص بوضع اللاجئين وبرتوكولها لعام 1967. اليمن كذلك عضوا في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين ودولة عضو في المنظمة الدولية للهجرة. تقدر السلطات اليمنية أن اليمن استضافت منذ بداية العام 1990 أكثر من مليون لاجئ ومهاجر غير نظامي وخلال الفترة ما بين عامي 2008 و2013 استضافت اليمن اكثر من 434,000 لاجئ ومهاجر غير نظامي. تشير إحصائيات المفوضية السامية للاجئين بأن اليمن قد وفرت في نفس الفترة المأوى والحماية لحوالي ربع مليون لاجئ وطالب لجوء ومنحتهم حالة اللجوء الفورية *(prima facie)*.

تغير سياق الهجرة الغير نظامية والأشخاص الذين يصلون إلى شواطئ اليمن بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. منذ عام 2011 أصبح معظم الواصلين من الإثيوبيين المارين عبر جيبوتي قاطعين البحر الأحمر أو خليج عدن على أمل الوصول إلى دول الخليج العربي. وأنخفض عدد الواصلين الجدد في عام 2013 لكنه لايزال يتم تهريب المهاجرين والمتاجرة بهم وغالبا ما ينتهي بهم المطاف ويعلقون في اليمن. أثناء هذه العملية يعاني المهاجرين وطالبي اللجوء من انتهاكات حقوقية خطيرة.

بنى المؤتمر على الالتزامات السابقة المتعهد بها اثناء المؤتمر الإقليمي لحماية اللاجئين والهجرة العالمية في خليج عدن الذي عقد في عام 2008 والتي بقيت غير منفذة الى حد كبير. واخذ المؤتمر بعين الاعتبار أن سياق الهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن والدول المجاورة لها قد تغير بشكل كبير منذ عام 2008. كما عقد المؤتمر أثناء مرحلة حرجة تمر بها اليمن حيث كان مؤتمر الحوار الوطني يحاول التصدي للتحديات الرئيسية الناتجة عن ثورات الربيع العربي.

الأهداف

دعت حكومة الجمهورية اليمنية الي انعقاد المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من اجل تعزيز التعاون الإقليمي وحثت على الوصول الي اتفاق لمشاركة الأعباء. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر تطوير خطة عمل إقليمية تهدف الى معالجة قضايا الهجرة غير النظامية وتأثيرها على اليمن ودول الخليج.

بدلا من ذلك، إعتمدت الدول العشرة المشاركة قائمة بتوصيات تلخصت في وثيقة إعلان صنعاء. كما اتفقت على مساندة اليمن بالموارد التي تحتاجها والتي ستمكنها من استيعاب الكم المتزايد من اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين. واتفق المشاركون على تحديد نقاط اتصال بهدف متابعة تنفيذ التوصيات المقرة في الإعلان والعمل على طرح نظم مراقبة قادرة على تقييم التقدم المحرز والتعرف على العراقيل وإيجاد الحلول المناسبة لتخطي هذه العراقيل.

العملية التنظيمية للمؤتمر

طورت الحكومة اليمنية مستوى عال من الملكية لكافة الجوانب التنظيمية للمؤتمر: في أوائل عام 2013، شكلت الحكومة اليمنية ثلاثة لجان للعمل مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على تنظيم المؤتمر الإقليمي: اللجنة التنظيمية، الأمانة العامة واللجنة الفنية برئاسة مستشار وزير الخارجية. عقدت اللجنة الفنية اجتماعات نصف شهرية وضمت أعضاء من مختلف الوزارات، مساعد ممثل المفوضية للحماية ورئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في اليمن.

بعد المشاورات المشتركة، تم التوقيع على مذكرة تفاهم في 15 يونيو 2013 توضح أوجه التعاون والمسؤولية. من جهة المفوضية السامية لشئون اللاجئين، تم إنشاء حلقات تواصل في مكتبها الإقليمي وذلك من أجل المساندة في العملية التنظيمية وتم تنظيم اتصالات دورية ما بين تلك المكاتب والمكتب الرئيسي للمفوضية السامية لشئون اللاجئين من اجل اطلاعهم على كل المستجدات. كما تم التنسيق الوثيق مع مكتب المنظمة الدولية للهجرة وتم ابلاغ واطلاع السكرتارية الإقليمية لمكتب الهجرة المختلطة في نيروبي، كينيا بكل المستجدات بشكل دوري.

قام مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن بتقديم مسودة أولية لمذكرة المفاهيم الخاصة بالمؤتمر والتي تم مراجعتها من قبل اللجنة الفنية والمنظمة الدولية للهجرة قبل المصادقة المشتركة عليها وترجمتها. وتم إرسال النسخة الأخيرة لكل الدول المشاركة ومكاتب المفوضية السامية للاجئين. وقد احتوت النسخة على الأهداف المتفق عليها والتي شكلت أساس جدول أعمال اجتماعات الخبراء. تم تطوير وترجمة جدول الأعمال المشروح ومسودة إعلان صنعاء بالاشتراك مع جميع الأطراف.

قبل انعقاد المؤتمر، قدمت حكومة الجمهورية اليمنية ورقة عمل عبرت عن وجهة نظرها تجاه التحديات المعنية باللجوء والهجرة وخططها المستقبلية. كما قدمت الحكومة وثيقة تضم نظرتها حول الاتفاق الإقليمي، كان دور الوثيقة المذكورة مهم جدا حيث استخدم محتواها كنقطة بداية للنقاشات والمفاوضات أثناء المؤتمر.

أعمال المؤتمر

تم تنظيم اجتماعات الخبراء التي استمرت لمدة يومين بتقسيم الحضور الي مجموعتي عمل ترأسهما على التوالي كل من ممثل المملكة العربية السعودية وممثل جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية. كان الهدف من وراء ذلك هو الوصول الي إجماع حول العواقب والتحديات المتعلقة باللجوء والهجرة غير النظامية من القرن الأفريقي الي اليمن وما بعدها. الاجتماع الوزاري الذي عقد لمدة يوم واحد أعطى الفرصة للوزراء للتعبير عن آرائهم ومن ثم تبني إعلان صنعاء.

اجتماع الخبراء (11-12 نوفمبر 2013)

الجلسة الافتتاحية

في خطابه الافتتاحي، تحدث معالي وزير الخارجية اليمني د.أبو بكر عبد الله القربي عن التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي تواجهها اليمن، كما أعرب عن قلقه العميق من المخاطر والانتهاكات وخصوصا تلك المتعلقة بالإتجار بالبشر الذي يتعرض لهما المهاجرون غير النظامين واللاجئين في اثناء حركتهم. كما نوه الوزير بأن مساعي الحكومة اليمنية، المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ليست كافية لمعالجة جميع احتياجات المهاجرين واللاجئين في اليمن.

طالب السيد أمين عوض، مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين باحترام قوانين حقوق الإنسان، وتامين الحماية الدولية لطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. كما أكد على أهمية التشريعات المتعلقة بإنفاذ القانون ضد المتاجرين بالبشر وأهمية تعزيز نظام الحماية، وتعزيز حملات التوعية ودعم برامج العودة وأيضا العمل على زيادة خيارات الهجرة النظامية كبديل واقعي يحل محل الهجرة غير النظامية.

وصرح السيد بلدكوالي لوبولي، المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بان تناقص أعداد المهاجرين غير النظاميين بشكل جزئي في عام 2013 قد يكون نتيجة مساعي حكومات اليمن واثيوبيا لحل القضية بشكل مشترك ومحاربة المتاجرين بالبشر، وتقليص الهجرة غير النظامية والتأكيد على عمل الترتيبات الخاصة ببرامج العودة وإعادة الإدماج على المدى البعيد. كما طالب بمزيد من المبادرات الجماعية مثل مبادرات مطاردة المتاجرين بالبشر، إدارة الحدود، مراقبة الدخول والخروج، بدائل منتظمة تحل محل الهجرة غير النظامية وجمع وتبادل البيانات.

تحدث السيد كريستوفر هوروود منسق السكرتارية الإقليمية للهجرة المختلطة على أهمية احترام حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، وكذلك على أهمية تشجيع ومساندة مسؤولي الدول على التعرف وتطبيق تلك الحقوق. كما طالب بتعزيز المساعي الرامية الي انفاذ القانون والتي ستؤدي الي انخفاض عدد الانتهاكات وستعمل كرادع ضد تجار البشر. ودعا الي العمل بقوانين صارمة ضد الاتجار بالبشر والمصادقة على المواثيق الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

طُلب من الحضور بعد الجلسة الافتتاحية الانقسام إلى مجموعتي عمل من أجل البدء بالمفاوضات (جميع الدول كانت ممثلة في كلا المجموعتين).

مجموعات العمل

مهدت النقاشات الطويلة المتعلقة بالأسباب الجذرية الطريق للإعلان عن أهمية إعادة طلب معالجة النزاعات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول المصدر وأيضا أهمية توفر المعلومات الصحيحة عن واقع الهجرة غير النظامية للمهاجرين واللاجئين.

مثل بند انفاذ القانون المتعلق بقضايا الهجرة غير النظامية بالأخص، القضايا المتعلقة بالإتجار بالبشر وأهمية المساعي المشتركة في تبادل المعلومات، بناء القدرات، وتعزيز الأنقاض والحماية في البحر، واحداً من اكثر البنود المقدمة والمشجعة في الإعلان.

أما عن البند المتعلق بزيادة الدعم لبرامج العودة، فقد اتفق المشاركون على تبني صياغة تنص على تقاسم الأعباء ودعم اليمن. اغتنمت المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة هذه الفرصة لشرح الفروق بين برامج العودة الخاصة بهم.

بالنسبة لبند تعزيز التعاون في مجال فرص العمل فقد اتفق المشاركون على بحث إمكانية ابرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين دول المصدر ودول المقصد وفي نفس الوقت أقترح أن يتم دعم دول المصدر في مجال بناء اقتصادها.

وأخيرا، فيما يخص بند حملات التوعية، فقد أجمع المشاركون على أهمية نشر المعلومات خاصة في بلدان المصدر وكان هنالك إجماع وقبول لبندي التعاون الإقليمي والدولي وجمع البينات وتحليلها.

استنادا الى النقاشات والمفاوضات في اجتماع الخبراء، تم الاتفاق على أصدار مسودة إعلان صنعاء لكي يتم عرضها على الاجتماع الوزاري من اجل المصادقة عليها.

الاجتماع الوزاري (13 نوفمبر 2013)

الجلسة الافتتاحية

أعرب رئيس الوزراء اليمني معالي السيد محمد سالم باسندوة في خطابة الافتتاحي عن رضاه بنتائج اجتماع الخبراء وتمنياته بأن يكون اعتماد إعلان صنعاء بوابة لتحسين الاستقرار والتقدم الاقتصادي في المنطقة واليمن. كما دعا معالي رئيس الوزراء المشاركين إلى معالجة القضايا بشكل جماعي وتكلم عن أهمية حملات التوعية والحاجة إلى حشد الدعم المالي لبرامج العودة.

وتحدث السيد حسن عمر محمد، وزير داخلية جمهورية جيبوتي عن وضع بلده التي أصبحت بمثابة دولة عبور، حيت يتم خداع المهاجرين والإساءة إليهم من قبل المهربين وتجار البشر وان المهاجرين هناك يعيشون في ظروف صعبة. كما ذكر بان الحالة التي تمر بها الدولة تشكل تحديين كبيرين نظرا لشحة مواردها ودعا في ختام حديثه المانحين إلى مواصلة برامج العودة.

وقال معالي الوزير السيد محي الدين محمد كالموي، وزير الأشغال العامة في جمهورية الصومال أن تنظيم هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب، حيت أن الصومال تقوم حاليا بالتركيز على بناء البيئة المناسبة لتشجيع العودة. وشكر الوزير كل من المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على مساندتهم، ودعى المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه.

وقال سعادة السفير السيد بيرهاني جيبرى كريستوس، وزير الدولة للشؤون الخارجية في جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية إن على دول المصدر نشر الوعي حول المخاطر الجسيمة والقاتلة التي قد يتعرض لها المهاجرون واللاجئين خلال سفرهم. كما ذكر بان التأكد من توفير ظروف العمل الآمنة واللائقة وحماية كل الموظفين الأثيوبيين في الخارج هي من أولويات حكومته. كما قال انه بعد الاطلاع على عدة تقارير تأكد على تعرض مواطنين إثيوبيين في الخارج للاعتداءات والانتهاكات، قررت حكومته تعليق إصدار تصاريح العمل بشكل مؤقت. كما أكد على أهمية تطوير نظم مراقبة أكثر فاعلية لوكالات التوظيف والعمل.

السيد حمد أحمد عبد العزيز العامر، نائب وزير خارجية مملكة البحرين للشئون الإقليمية ومجلس التعاون الخليجي تحدث بالنيابة عن رئاسة دول مجلس التعاون الخليجي، ودعا المجتمع الدولي الى تحمل مسؤوليته وتخفيف العبء الذي تتحمله اليمن. كما أشار الي الحاجة إلى تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف دعم من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين. كما تكلم عن الأثر الإيجابي المحتمل من برامج العودة للاجئين من الجنسية الصومالية وأهمية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية عبر التنسيق الدولي والاتفاقيات الثنائية، كما تكلم على الحاجة لإطلاق مشاريع تنموية تؤدي الى تقليل الهجرة غير النظامية. وأخيرا أكد على التزام دول مجلس التعاون الخليجي بدعم اليمن.

وبدورها تحدثت السفيرة لورا تومبسون، نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة عن الحاجة الى جمع أولويات الدول مع حماية حقوق وحريات الأفراد. وقد سلطت الضوء على أربعة عناصر يجب ان تكون ضمن الحل الإقليمي: 1- ابتكار سياسة هجرة وأنظمة إدارة الحدود لمكافحة الهجرة غير النظامية، مع توفير الحماية وإيجاد آليات العودة والحماية للمهاجرين الذين لا يسمح لهم بالبقاء في الدولة. 2- في نفس الوقت، توسيع نطاق الهجرة النظامية وفرص العمل اللائقة وذلك لخلق ارتباط جيد بين الهجرة والتنمية. 3-تعزيز التعاون وتنسيق المساعي الرامية الي مكافحة

الاتجار بالبشر. 4-التأكد من حصول المهاجرين على حقهم الإنساني والاعتراف الواسع بان الأفراد لا يفقدون أي من تلك الحقوق إن أرادوا الهجرة.

وقال السيد فولكر تورك، مدير الحماية الدولية لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين أن الأعمال المستقبلية يجب أن تحتوي على ستة محاور وهي: 1-الالتزام بالعمل الجماعي (يضم العمل مع المنظمات الغير حكومية) لإنشاء نظم إقليمية قادرة على الحفاظ على الأرواح وخصوصا، بروتوكول إقليمي شامل حول الإنقاذ في البحر حيث يكون قادر على إنشاء عمليات إنقاذ مشتركة ويكون مثال جيد لنظم الاستجابة الإقليمية. 2-الالتزام بمعرفة الفروقات بين العمليات والإجراءات (مثل أنظمة الدخول ذات بعد الحماية الحساسة)، اعتمادا على الأسباب الكامنة وراء الرحيل أو الاستضعاف التي يقع في الطريق، مع الحرص على تقديم سبل الحماية لطالبي اللجوء واللاجئين. 3-الالتزام بتقديم الحماية للأطفال أثناء تحركهم. 4-تعزيز التعاون الرامي لوقف الانتهاكات المتصلة بالتحركات عبر البحر والبر، وتدريب مسؤولي الأمن والقضاء، وتنفيذ بروتوكول باليرمو. 5-التنسيق الإيجابي لمعالجة الأسباب الجذرية وذلك بالقيام بمساندة عمل الـ RMMS وفريق عمل الهجرة المختلطة (MMTF) في جمع وتحليل البيانات. وتكلم عن برنامج المنظمة الدولية للهجرة للعودة الطوعية وإعادة الإدماج كحل مهم للمهاجرين العالقين وقد يساهم في تخفيض الزحام في أنظمة حماية اللاجئين. 6-الالتزام بدعم ومساندة المجتمعات المحلية التي تلعب دورا مهما في الإبلاغ عن القادمين الجدد وإعطاء المساعدة الأولية.

النقاش الوزاري حول إعلان صنعاء:

بعد الانتهاء من نقاشات إعلان صنعاء، قام ممثل سلطنة عمان بتسليط الضوء على التحديات المتزايدة والناتجة عن الهجرة غير النظامية والتي تأثر على اقتصاد وأمن كل الدول. كما شرح الممثل بان عمان وغيرها من الدول طورت نظم قادرة على التمييز بين طالبي اللجوء واللاجئين واستيعاب اللاجئين في مخيمات. وقال أيضا بان إعلان صنعاء يعتبر خطوة مهمة في تطوير خريطة طريق وخطة عمل إقليمية.

وأكدت الشيخة حصة بنت خليفة ال ثاني، المبعوثة الخاصة للأمين العام للجامعة العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية على أهمية نظم المتابعة وذلك من اجل ترجمة الكلام الي واقع ملموس. وشرحت بان تلك النظم يجب أن تضم أمورا أكثر من مجرد اجتماعات مغلقة. كما دعت المشاركين إلى تبني روية إنسانية في تعاملهم مع المهاجرين، اللاجئين وطالبي اللجوء.

بعد التصريحات المتداولة في النقاش الوزاري، تم اعتماد إعلان وبيان صنعاء [2]

عقد مؤتمر صحفي في الظهيرة حيت تم عرض إنجازات المؤتمر من قبل: معالي وزير داخلية الجمهورية اليمنية اللواء عبد القادر قحطان، الدكتور علي مثني حسن، نائب وزير خارجية الجمهورية اليمنية، السفيرة لورا تومبسون نائبة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، السيد أمين عوض، مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين والسيد فولكر تورك مدير الحماية الدولية لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين. كان للحضور الإعلامي الكبير في المؤتمر الصحفي دورا هاما للتأكيد على نشر المعلومات اللازمة حول المؤتمر.

---

[2] الوثيقتان في الملحق كما يوجد نص إعلان صنعاء باللغة العربية والإنجليزية متوفر على الرابط التي: http://www.refworld.org/docid/530483644.html

نتائج المؤتمر

أعمال مستمرة

ركز المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة على الاهتمام الدولي بقضايا طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين في المنطقة وجمع للمرة الأولي كل الدول المعنية من شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي واليمن لمناقشة التحديات المتزايدة والناتجة عن حركات الهجرة في المنطقة. المناقشات والتي استمرت 3 أيام تعتبر انجازا بحد ذاتها وخطوة أولى نحو تطوير مفهوم موحد حول ظاهرة الهجرة في المنطقة.

النتائج الملموسة

إعلان صنعاء وآلية المتابعة الخاصة به، بالإضافة الي بيان صنعاء الذي شكر الحكومة اليمنية على استضافتها للمؤتمر كانت من أهم النتائج الرئيسية.

نتائج أخرى

- ورقة دولة اليمن باللغة العربية والانجليزية
- برنامج المؤتمر وجدول أعماله المشروح بالغة العربية والانجليزية
- فيديو قصير حول الهجرة المختلطة لليمن (وحدة المعلومات العامة لدي المفوضية السامية لشئون اللاجئين)
- نشر مقالة موقعة من قبل ممثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين ورئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في اليمن على الانترنت والصحف المطبوعة باللغتين العربية والانجليزية وبعنوان "الهجرة الدولية وحماية اللاجئين، قضية رئيسية في وقتنا الحالي"
- تغطية إعلامية واسعة (مقالة وتقارير تلفزيونية في اليمن والمنطقة باللغتين العربية والانجليزية)
- قصص إخبارية على الموقع الرئيسي للمفوضية السامية لشئون اللاجئين والصفحة الإلكترونية المخصصة باللغة العربية: http://www.unhcr-arabic.org/pages/5284832a6.html

نظم المتابعة

ستعمل والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة اليمنية على نظم المتابعة بما في ذلك كل الوزارات الممثلة في اللجنة الفنية المنظمة للمؤتمر.

أبرزت الحكومة اليمنية أهمية إعلان صنعاء بعد أسبوع من عقد المؤتمر وذلك في القمة الثالثة الأفريقية-العربية، حيث تحدث فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي بالتفصيل عن المؤتمر الإقليمي وإعلان صنعاء وطالب المشاركين في المؤتمر بمتابعة قضايا الهجرة غير النظامية في المنطقة على نفس المنهاج[3]

3 إعلان الكويت وقرار تعزيز الشراكة الأفريقية – العربية حول الهجرة والتي نتجت عن هذه القمة التي أشارت بشكل مباشر إلى اليمن وإعلان صنعاء
(http://pages.au.int/documents/afroarab)

الحضور

جمع المؤتمر أكثر من مائة مشارك وكان بينهم وزراء، نواب وزراء، خبراء حكوميين، وكبار مسؤولي الدول، وممثلي المظمات الإقليمية والدولية، والمظمات الحكومية وغير الحكومية.

إلى جانب الجمهورية اليمنية، شاركت الدول التالية في المؤتمر الإقليمي: مملكة البحرين، جمهورية جيبوتي، ودولة اريتريا، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، جمهورية الصومال ودولة الإمارات العربية المتحدة.

المؤسسات الحكومية اليمنية المشاركة في المؤتمر:

وزارة الخارجية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة حقوق الإنسان، وزارة العدل، وزارة الصحة العامة والسكان، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين واللجنة الفنية لشؤون اللاجئين.

وقد قامت الحكومة اليمنية بتوجيه الدعوة لجهات فاعلة من غير الدول المشاركة لحضور مراسيم افتتاح اجتماع الخبراء والاجتماع الوزاري والمؤتمر الصحفي. كماشاركت بعض الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية (NGO) في مجموعات العمل.

قبل انعقاد المؤتمر بأسبوعين، ترأست وزارة الخارجية والمفوضية السامية لشئون اللاجئين وبحضور المنظمة الدولية للهجرة في مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين اجتماعا دعي اليه المنظمات غير الحكومية لعمل بيان مشترك تتم قراءته في الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء. وقد قرأ البيان المشترك السيد هوروود من سكرتارية الهجرة المختلطة.

الجهات الإقليمي والتنسيقية المشاركة في المؤتمر كانت كالآتي:

- الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الافريقي، السكرتارية التنفيذية لتجمع صنعاء، هيئة الفريق الحكومي المعنية بالتنمية، فريق عمل الهجرة المختلطة في اليمن (MMTF) والسكرتارية الإقليمية للهجرة المختلطة.(RMMS)

شاركت الجهات والمظمات المانحة التالية في المؤتمر:

- الدنمارك، وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، الاتحاد الأوروبي (EU)، دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO)، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، المملكة المتحدة وشمال ايرلندا، الولايات المتحدة الامريكية.

كماشاركت وكالات الامم المتحدة التالية والفرق الحكومية والمنظمات الدولية في المؤتمر:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، منظمة الهجرة الدولية (IOM)، الأمم المتحدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

شاركت العديد من المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب وهي كالتالي:

كير العالمية (CARE)، جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية، المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، هيومن رايتس ووتش، مؤسسة التفاعل للتنمية (IDF)، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، INTERSOS، أطباء بلا حدود (MSF)، المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، قطر الخيرية، مركز دراسة اللاجئين والمهاجرين في جامعة صنعاء، السكرتارية الاقليمية للهجرة المختلطة RMMS، جمعية التكافل الإنساني والهلال الأحمر اليمني،.

الملحقات

- جدول أعمال مؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة، 11-13 نوفمبر 2013، صنعاء الجمهورية اليمنية
- اعلان صنعاء، المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة، 11-13 نوفمبر 2013
- بيان صنعاء, 13 نوفمبر 2013

المؤتمر الإقليمي حول اللجوء والهجرة من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن خلال الفترة

11 - 13 نوفمبر - 2013،

صنعاء، الجمهورية اليمنية

(فندق موفينبيك)

جدول الأعمال

الأحد، 10 نوفمبر 2013

17:00 - 19:00 تسجيل ممثلي الدول المشاركة والمظلات غير الحكومية في اجتماع الخبراء في فندق موفينبيك

اجتماع الخبراء - اليوم الأول: الاثنين 11 نوفمبر 2013

08:30 - 09:00 لستكمل تسجيل ممثلي الدول المشاركة والمظمات غير الحكومية في اجتماع الخبراء وتسجيل ممثلي وسائل الاعلام

09:00 - 13:00 الجلسة الصباحية

09:00 - 09:45 **افتتاح اجتماع الخبراء**

- كلمة ترحيبية من قِبَل معالي د. أبوبكر القربي، وزير خارجية الجمهورية اليمنية.
- كلمة السيد أمين عوض، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية
- كلمة السيد بلسكال لوبولي، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمظمة الدولية للهجرة
- كلمة السيد كرستوفر هارود، منسق الأمانة العامة للهجرة المختلطة على المستوى الإقليمي / نيروبي

09:45 - 10:15 لستراحة

10:15 - 13:00 الجلسة الصباحية

- الكلمة الافتتاحية من قِبَل رئيس اجتماع الخبراء، الدكتور علي مثني حسن، نائب وزير خارجية الجمهورية اليمنية
- اختيار أعضاء المكتب لاجتماع الخبراء
- اختيار رئيسي مجموعتي العمل

- اعتماد جدول و برنامج عمل إجتماع الخبراء

مجموعة العمل الأولى: وتناقش الأسباب الجذرية، و إنفاذ القانون، و القيام بحملات التوعية، و تعزيز ظلم اللجوء في المضلقة، و آليات المتابعة.

مجموعة العمل الثانية: وتناقش زيادة الدعم لبرامج العودة، وإمكانيات الهجرة القانونية، والتعاون الإقليمي والدولي، وجمع وتحليل البيانات.

13:00 - 15:00 الغـــــــــداء

الجلسة المسائية 15.00 - 18:00

15:00 - 16:15 لستئناف مجموعتي العمل الموازية حول إعلان صنعاء
- مجموعة العمل 1
- مجموعة العمل2

16:15 - 16:45 لستراحة

16:45 - 18:00 لستئناف مجموعتي العمل الموازية حول إعلان صنعاء
- مجموعة العمل 1
- مجموعة العمل2

اجتماع الخبراء - اليوم الثاني: الثلاثاء 12 نوفمبر 2013

الجلسة الصباحية 9:00- 12:00

9:00 – 10:15 لستئناف مجموعتي الموازية حول إعلان صنعاء
- مجموعة العمل 1
- مجموعة العمل 2

10.15- 10.45 لستراحة

10.45 - 12:00 لستئناف مجموعتي العمل الموازية حول إعلان صنعاء
- مجموعة العمل 1
- مجموعة العمل 2

12.00 - 15:00 الغداء (في حين تعمل لجنة الصياغة على إعداد النسخة النهائية من إعلان صنعاء)

الجلسة المسائية 15:00 - 18:00

15:00 -17:00 الجلسة العامة لاجتماع الخبراء

- تقرير رئيسي مجموعتي العمل
- الانتهاء من صياغة مشروع إعلان صنعاء لعرضها على الاجتماع الوزاري

16.45 - 17:00 استراحة

19:00 – 20:30 حفل استقبال للوفود المشاركة في المؤتمر

الاجتماع الوزاري: الأربعاء 13 نوفمبر 2013

8:30 - 09:00 تسجيل ممثلي الدول المشاركة في الاجتماع الوزاري وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي وسائل الاعلام

الجلسة الصباحية 9:00 - 13:00

9:00 - 10:00 **إفتتاح الاجتماع الوزاري**

- كلمة افتتاحية وترحيبية من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء محمد سالم بلسندوة، الجمهورية اليمنية
- كلمة السيد/ عبدالقادر قحطان، وزير الداخلية، الجمهورية اليمنية
- كلمة السيد/ حسن عمر محمد، وزير الداخلية ، جمهورية جيبوتي
- كلمة السيد/ محي الدين محمد كالموي، وزير الأشغال العامة، جمهورية الصومال الفيدرالية
- كلمة السيد/ برهان جبر كريستوف، وزير الدولة للشئون الخارجية، جمهورية أثيوبيا
- كلمة السيد/ حمد أحمد عبدالعزيز العامر، وكيل وزارة الخارجية للشئون الإقليمية و مجلس التعاون، مملكة البحرين ممثلا رئاسة مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي
- كلمة السفيرة / لوراط ومسون، نائب المدير العام، المنظمة الدولية للهجرة
- كلمة السيد/فولكر تورك، مدير إدارة الحماية الدولية في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
- مقطع فيديو عن وضع اللجوء والهجرة في الجمهورية اليمنية

10:15-10:45 استراحة

الجلسة الأولى 10:45 - 13:00

- إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري
- تقرير نتائج اجتماع الخبراء من قبل رئيس لجنة الخبراء سعادة نائب وزير الخارجية د.علي مثنى، الجمهورية اليمنية
- استعراض وإجراء مناقشة عامة لمشروع إعلان صنعاء
- إقرار إعلان صنعاء
- إقرار بيان صنعاء
- صورة جماعية

13:00 - 15:00 تناول طعام الغداء

الجلسة المسائية 15:00 - 16:30

15:00 - 16:30 **عقد مؤتمر صحفي**

- كلمة السيد/ عبدالقادر قحطان، وزير الداخلية ،حكومة الجمهورية اليمنية
- السيدة **لوراط ومسون، نائب** المدير **العام، المظمة** الدولية للهجرة
- السيد أمين **عواد،** المدير الإقليمي للمفوضية السامية **لمظقة الشرق الأوسط وشمال** أفريقيا
- السيد **فولكر تورك،** مدير **دائرة** الحماية الدولية **في** مفوضية **شؤون** اللاجئين

إعلان صنعاء
المؤتمر الاقليمي للجوء والهجرة من القرن الافريقي إلى اليمن
11-13 نوفمبر 2013

دعت حكومة الجمهورية اليمنية لعقد مؤتمر إقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن في صنعاء خلال الفترة من 11- 13 نوفمبر 2013 بمشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، جمهورية اثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، جمهورية جيبوتي، جمهورية الصومال، و دولة اريتريا إضافة إلى جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة؛

الأطراف المشاركة:

تعترف مع التقدير باستمرار اليمن في المحافظة على النهج الإنساني السخي تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين رغم التحديات التي تواجهها؛

تستذكر المؤتمر الإقليمي حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية في خليج عدن الذي عُقد في صنعاء عام 2008، والذي نظمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع فريق العمل المعني بالهجرة المختلطة في الصومال؛

تلاحظ بارتياح نتائج المؤتمر الإقليمي لعام 2008 والذي تمخض عنه رفع وتيرة الاهتمام الدولي بقضايا اللجوء والهجرة في اليمن وفي المنطقة ككل، كجزءٍ من جهد يرمي إلى تشجيع مزيد من التضامن وتقاسم الأعباء؛

وبعد إستعراض القضايا المتعلقة بتدفقات الهجرة المختلطة من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن؛

تلاحظ أن سياق اللجوء والهجرة إلى اليمن قد تغير بشكل ملحوظ منذ عام 2008، سواء على صعيد التنوع في جنسيات الأفراد أو الزيادة الكبيرة في اعدادهم نتيجة لتنامي أنشطة شبكات التهريب والإتجار بالبشر؛

تدرك إستمرار الأشخاص في مغادرة أوطانهم الأصلية لأسباب مختلفة، بما في ذلك، حالات النزاع والاضطهاد والفقر والبطالة والكوارث الطبيعية؛

يُثير قلقها أن ثمة مؤشرات تدل على أن أعداد كبيرة من الوافدين قد يكونون عرضة لعمليات التهريب والاتجار، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن التعرض للمخاطر أثناء تحركاتهم؛

تلاحظ بارتياح القيم المحرز بإتجاه إدارة فاعلة لقضايا اللجوء والهجرة من خلال مختلف الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف التي عقدت بين الأطراف المعنية قبل انعقاد المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة؛

وتسلم بان ايجاد ادارة فاعلة لقضايا اللجوء والهجرة يتطلب مزيدا من العمل استنادا الى التعاون الاقليمي والدولي وكذا تعزيز دور ودعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفاعلين؛

الإقرار بضرورة العمل على اتخاذ مزيد من الإجراءات - في سياق القوانين الوطنية والاتفاقات الإقليمية، فضلا عن المعايير الدولية - لتحقيق تقدم في القضايا التالية:

(أ) إنفاذ القانون في مواجهة شبكات التهريب والاتجار بالبشر في كل من دول المصدر والعبور والمقصد.

(ب) بذل مزيد من جهود التوعية العامة لزيادة الوعي بالمخاطر والبدائل الممكنة للهجرة غير النظامية في مجتمعات دول المصدر و المقصد.

(ت) السعي لتوفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج العودة لمعالجة تدفقات الهجرة غير النظامية.

تُقر بأن حل مشكلة اللجوء والهجرة قد يسهم بشكل إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، والعكس صحيح.

تشيد بالجهود المبذولة من قبل دول المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية للجوء والهجرة وتشجيعها على بذل المزيد من الجهود في هذا المضمار؛

ولذا، فقد تم الاتفاق على اعتماد التوصيات التالية:

أولا. الأسباب الجذرية

1. **سوف تستمر دول المصدر ويدعم من المجتمع الدولي في السعي لمعالجة الأسباب** الجذرية للهجرة **المختلطة لطالبي اللجوء** واللاجئين والمهاجرين **من القرن** الأفريقي **إلى** اليمن، **وخاصة الصراعات** والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا **المعلومات المضللة، من** خلال، من بين **جملة أمور**:

(أ) دعم عملية **السلام والاستقرار في الصومال والمناطق الأخرى المتأثرة بالصراع.**

(ب) **معالجة** التحديات الاقتصادية والاجتماعية **من خلال** توفير الدعم **الملموس لدول المصدر** لتعزيز جهودها الرامية **إلى** تحقيق التنمية الشاملة والعادلة بغية **مساعدة الناس على التغلب على الفقر** والقدرة على التكيف **والاستقرار في** بلدانهم الأصلية.

(ت) مضاعفة الجهود لايجاد الأوضاع الملائمة للعودة الطوعية الآمنة والمستدامة.

(ث) **ضمان توفر** معلومات دقيقة حول حقيقة الهجرة غير المنتظمة بما في ذلك تضمينها في المناهج الدراسية.

2. ينبغي زيادة **الدعم الدولي لبرامج مكافحة الفقر في دول المصدر، بما في ذلك شبكات الأمان وبرامج خلق فرص العمل، وذلك من أجل** تسهيل **إعادة إدماج مستدام** للمهاجرين العائدين **ومعالجة الأسباب** الجذرية للهجرة غير النظامية.

ثانيا. إنفاذ القانون

3. سيتم تعزيز عملية **إنفاذ القانون في** قضايا الهجرة غير النظامية **بما في ذلك**، التهريب **والاتجار بالبشر في دول المصدر** والعبور والمقصد من خلال الإجراءات التالية:

(أ) التأكيد **على** أهمية الصكوك الدولية[4] **بشأن** اللجوء والهجرة والمسائل **ذات** الصلة بالتهريب **والاتجار بالبشر من قبل الدول** المنضمة في هذه الصكوك.

---

[4] اتفاقية **الأمم المتحدة لعام** 1951 **المتعلقة** بوضع اللاجئين وبروتوكولها **لعام** 1967.

• اتفاقية **الأمم المتحدة لعام** 2000 **لمكافحة** الجريمة **المنظمة** خارج المناطق الحدودية، **وبروتوكول عام** 2000 **لمنع وقمع، ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول عام** 2000 **لمكافحة** التهريب **عن** طريق **البر، والبحر والجو.**

• الاتفاقيات البحرية **المتعلقة** بعمليات الإنقاذ **في عُرض البحر، بما في ذلك** اتفاقية **عام** 1948 **للمنظمة** البحرية الدولية وتعديلاتها، والاتفاقية الدولية **لسلامة الأرواح في عُرض البحر** (اتفاقية **سولاس**) **لعام** 1974، وتعديلاتها

(ب) ترجمة الالتزامات الواردة في الصكوك الدولية بشأن اللجوء والهجرة وعمليات الانقاذ في عرض البحر، والقضايا الأخرى المتصلة بهما في القوانين الوطنية والاستراتيجيات والممارسات المتبعة من قبل الدول المنضمة في هذه الصكوك.

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والآليات القائمة لمكافحة ظاهرة التهريب والاتجار بالبشر في المنطقة، بما في ذلك، من خلال تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقانونية وصولاً إلى الملاحقة القضائية الفعالة لمرتكبي الجرائم وحماية الضحايا.

(د) وضع وتنفيذ استراتيجية لبناء القدرات وذلك بهدف تحسين آليات إنفاذ القانون الوطني في كل من دول المصدر والعبور والمقصد، بما في ذلك، تعزيز أداء قوات حرس الحدود في إطار نظام قضائي فاعل وعادل من خلال نظم إدارة الحدود المراعي لقضايا الحماية.

(هـ) زيادة الدعم الدولي وتعزيز آليات الإنقاذ والحماية في عرض البحر وذلك من خلال مواصلة تحسين آليات البحث وبناء القُدُرات في مجال عمليات الإنقاذ في خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب، وتوسيع الأداء الميداني لخفر السواحل والقوات البحرية في اليمن والدول الأخرى، ورفع مستوى الوعي بشأن الاتفاقيات والمعاهدات البحرية الدولية وحقوق الإنسان للمهاجرين. ولذا، يتعيّن أن يشمل هذا الجانب أيضا وضع خطط عمل وطنية، بما في ذلك، تحسين إجراءات الإنقاذ في عرض البحر، وعند نزول الأشخاص من على ظهر القوارب/ السُفن، والتعرف عليهم، وتقديم المساعدة لهم وإحالتهم إلى الجهات المعنية.

ثالثا . زيادة الدعم لبرامج العودة

4. ضرورة زيادة الدعم الاقليمي والدولي لليمن والدول المتضررة لتخفيف عبء تدفق المهاجرين، وضمان التنفيذ الفعال لترتيبات العودة بصورة إنسانية ومظمة، بما في ذلك:

(أ) وضع استراتيجية تواصل تشمل اجراءات تهدف لجذب الاهتمام الدولي بقضايا اللجوء والهجرة في اليمن وفي المنطقة لزيادة دعم المانحين.

(ب) توفير الدعم الإقليمي والدولي اللازم لتسهيل تنفيذ العودة الطوعية بما يكفل أمن وكرامة اللاجئين الصوماليين بالتنسيق بين الحكومتين اليمنية والصومالية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

(ت) تشجيع الدعم المستقبلي لليمن ودول المنطقة من قبل المانحين.

(ث) تقديم المساهمات اللازمة لبرامج العودة للمهاجرين غير النظاميين بما في ذلك المساعدات اللوجستية.

(ج) عقد اجتماعات دورية بين الجهات المعنية في الدول المتضررة ومع الجهات المانحة والوكالات الدولية ذات الصلة.

رابعا. تعزيز التعاون في مجال العمالة

5. إيلاء اهتمام خاص بالتدابير التالية:

لعام 1988، وكذلك الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في عُرض البحر لعام عام 1979 (اتفاقية سار).

• الاتفاقية الدولية لعام 1990 بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

(أ) دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في دول المصدر مع التركيز على القطاعات التي قد يبدو فيها طلب كبير على اليد العاملة.

(ب) استكشاف إمكانيات إبرام اتفاقيات ثنائية و/أو متعددة الأطراف بين دول المصدر والمقصد في مجالات العمالة وتطوير المجالات المتعلقة بها وفقا لأنظمة وإحتياجات كل دولة.

خامسا. حملات التوعية

6. تعد الحملات الإعلامية الواسعة ضرورية للغاية في أوساط المجتمعات من أجل نشر الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية. على أن تشمل هذه الحملات معلومات عن إمكانيات الهجرة المشروعة أو فرص عمل. وفي هذا السياق، سيتم اتخاذ التدابير التالية:

(أ) تعزيز استراتيجيات رفع الوعي في أوساط المهاجرين المحتملين ومجتمعات اللاجئين في بلدان المصدر والعبور والمقصد، والمخاطر التي يواجهونها في عرض البحر فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المهربين وتجار البشر، وذلك بهدف التقليل من احتمالات تعرض الناس لمخاطر تهدد حياتهم.

(ب) في الوقت نفسه، يجب أن تحتوي تلك الحملات على رسائل واضحة لتعكس الفُرص الواقعية المتاحة في الخارج وطرق الهجرة القانونية المتاحة وذلك لإطلاع المهاجري المحتملين على البدائل المتاحة للهجرة غير النظامية.

(ت) ينبغي أن تتضمن حملات التوعية على شهادات المهاجرين العائدين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، لكسر المحرمات الثقافية المتمثلة في الاعتراف بالفشل.

(ث) ينبغي لوسائل الإعلام الوطنية والإقليمية أن تكون أكثر انخراطا وأن تعمل على زيادة التنسيق لايجاد رسائل مشتركة وفاعلة على ضفتي خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب ولضمان توافر مزيد من المعلومات حول الوضع الذي واجه المهاجرين وطالبي اللجوء خلال عبورهم.

سادسا. تعزيز نظام الحماية في مجال اللجوء

7. من الأهمية بمكان مراعاة وتنفيذ المبدأ الأساسي الخاص بحماية اللاجئين المنصوص عليه في اتفاقية1951 الخاصة باللاجئين ، والمتمثل بمبدأ عدم الرد القسري. يجب تعزيز ترتيبات تقاسم الأعباء بين الدول في المنطقة.

وفي هذا السياق، فإن الدول المنضمة إلى اتفاقية 1951 وبروتوكول1967 تنوي العمل على:

(أ) وضع أنظمة الدخول المتعلقة بالقضايا الحساسة في مجال الحماية والتي من شأنها ضمان توفير الحماية العملية ومراعاة اتخاذ الاجراءات المناسبة لنظام ادارة الحدود.

(ب) تعزيز معرفة سلطات الحدود بطبيعة تدفق الهجرة والتي يمكن أن تشمل الأشخاص المحتاجين للحماية (أي اللاجئين وطالبي اللجوء).

(ت) الاخذ في الاعتبار الترتيبات العملية للاستقبال التي تمكن من تحديد هوية طالبي اللجوء واللاجئين من بين تدفقات الهجرة المختلطة وتسهيل حصولهم على اللجوء.

سابعا. التعاون الإقليمي والدولي

8. يتم تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال التدابير التالية:

(أ) تعزيز التعاون الاقليمي للحد من تدفق الهجرة غير النظامية بدعم من المفوضية السامية والمنظمة الدولية للهجرة.

(ب) العمل على زيادة مستوى التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين كافة الفاعلين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي خاصة من خلال تعزيز فِرق عمل الهجرة المختلطة الوطنية ورفع مستوى مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمظلمات غير الحكومية ونظراءها من الجهات الحكومية في أعمال تلك الفرق.

(ت) تعزيز الاتصالات الاقليمية بين فِرق عمل الهجرة المختلطة الوطنية، وتعزيز دور وقدرات الأمانة العامة للهجرة المختلطة الإقليمية واللجنة الإقليمية المعنية بالهجرة المختلطة.

(ث) مواصلة الدعم الإقليمي والدولي للجمهورية اليمنية بالموارد اللازمة لمساعدتها في تحمل مواجهة العبء الكبير المتثل في استضافة وإيواء المهاجرين غير النظاميين وتطوير قاعدة البيانات ودعم مبادرات بناء القدرات المحلية وكذا الإسهام في البرامج الهادفة إلى تحقيق تنمية إجتماعية واقتصادية في المجتمعات المضيفة لأولئك المهاجرين والمناطق المتضررة.

ثامناً. جمع البيانات وتحليلها

9. كجزء مهم من التعاون الدولي والاقليمي، فإن جمع البيانات وتحليلها يعتبر عملية ضرورية لتسهيل فهم اتجاهات الهجرة، مما يمكن من تبني اجراءات/ آليات أكثر فعالية لإدارة ومعالجة تدفقات الهجرة المختلطة وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ التدابير التالية:

(أ) دراسة إنشاء مركز بحوث اقليمي يعنى بقضايا اللجوء والهجرة بالتعاون بين الدول المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

(ب) العمل على تطوير قواعد بيانات وطنية من خلال تنفيذ برنامج المسح الاحصائي الشامل والربط الشبكي وكذا العمل على اعداد بيانات اقليمية خاصة بالواصلين الجدد (طالبي اللجوء واللاجئين و المهاجرين) واماكن تواجدهم وفقا للمعايير الدولية وآليات تبادل البيانات.

تاسعا. آلية المتابعة

10 . تنفيذ إعلان صنعاء عملية ديناميكية تتطلب التنسيق المستمر من خلال التالي:

(أ) تعيين نقاط اتصال وطنية لمتابعة تنفيذ إعلان صنعاء.
(ب) إنشاء آلية متابعة دورية لتقييم التقدم المحرز و تحديد العقبات وإيجاد الحلول اللازمة لها.

صنعاء- 13 نوفمبر 2013

بيان صنعاء

- عبر معالي الوزراء ورؤساء الوفود والخبراء المشاركين في المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الإفريقي إلى الجمهورية اليمنية والمنعقد في العاصمة اليمنية صنعاء خلال الفترة 11-13نوفمبر2013 عن امتنانهم لحكومة الجمهورية اليمنية على كرم الضيافة وحسن الاستقبال وعلى الإدارة المقتدرة لأعمال المؤتمر.
- وأشاد المجتمعون بالتقدم المحرز والانجاز الذي تم تحقيقه في هذا المؤتمر والذي سيسهم في مواجهة التحديات والأعباء التي تتحملها الجمهورية اليمنية بالإضافة إلى التقليل من المخاطر وحالات سوء الاستغلال التي يتعرض لها بعض اللاجئين والمهاجرين.
- وقد أعتمد معالي الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة إعلان صنعاء والذي تضمن عدداً من التوصيات في المجالات التالية:-
  - معالجة الأسباب الجذرية لقضايا اللجوء والهجرة.
  - تعزيز إنفاذ القانون في قضايا الهجرة غير النظامية.
  - زيادة الدعم اللازم لبرامج إعادة المهاجرين غير النظاميين.
  - تعزيز التعاون في مجال العمالة.
  - حملات التوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية.
  - تعزيز أنظمة الحماية في مجال اللجوء.
  - التعاون الإقليمي والدولي في معالجة قضايا اللجوء والهجرة.
  - جمع وتحليل البيانات الخاصة باللاجئين والمهاجرين.
- اتفق المشاركون على اعتماد آلية متابعة لتنفيذ التوصيات المتضمنة في إعلان صنعاء والتي تتضمن تعيين نقاط اتصال وطنية وعقد اجتماعات دورية لتقييم التقدم المحرز وتحديد العقوبات وإيجاد الحلول اللازمة لها.
- من جانبها، عبرت حكومة الجمهورية اليمنية عن شكرها وتقديرها للدول والمنظمات المشاركة على جهودها في إنجاح أعمال المؤتمر وكذلك امتنانها للجهد الذي ساهمت به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وكذلك جهود المنظمة الدولية للهجرة في المساهمة بالإعداد والتحضير لهذا المؤتمر الهام.
- وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود والخبراء عن تقديرهم العالي للجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية في استضافة وإيواء اللاجئين على أراضيها.
- وعبر الوزراء ورؤساء الوفود والخبراء عن شكرهم لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية على اهتمامه ودعمه لقضايا اللجوء والهجرة كما ثمنوا بكل تقدير الكلمة الافتتاحية لدولة رئيس الوزراء الأستاذ محمد سالم باسندوة والتي كانت بمثابة مساهمة قيمة لإنجاح أعمال هذا المؤتمر.

صنعاء، 13نوفمبر2013